

دور المؤشرات المالية والادارية في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية دراسة مقارنة بين العراق ودول الجوار العربي *

م.عمار شهاب الاحمد م. ارشد محمد محمود

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة التنمية البشرية

الملخص

يسلط البحث الضوء على المؤشرات المالية وانواع مؤشرات سهولة الاعمال وبيان تأثيرها في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة، واليوم تتنافس مختلف دول العالم المتقدم والنامي من خلال تحسين انظمتها المالية والادارية في تقديم تسهيلات مختلفة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية، من خلال تطوير النظام المالي من جهة ، ومن جهة اخرى تقديم حوافز وتخفيف كافة انواع الاجراءات الادارية التي تم طرحها وتوضيحها في التقرير الذي اصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتقرير مناخ الاستثمار، وباتحاد هذين الهدفين تصبح البيئة الاستثمارية جاذبة للاستثمارات مما يعزز من المساهمة في التنمية الاقتصادية التي تعد هدفاً تسعى الى تحقيقه كافة الدول ومنها العراق.

الكلمات المفتاحية: مؤشر سهولة الاعمال، المؤشرات المالية ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة.

Abstract

Asulait search light on the financial indicators and the types of ease of indicators acts and statement impact in the creation of direct and indirect foreign investment attractive investment environment, and today are competing all over the developed and the developing world by improving financial and administrative their systems to provide various facilities for polarization through the development of the financial system on the one hand, and on the other hand provide incentives and reduce all kinds of administrative procedures that have been put forward and described in the report that the HRA issued to ensure investment and report the investment climate, and the union of these two objectives become the investment environment attractive for investment thereby enhancing the contribution to the economic development which is the target of seeking to achieve all countries, including Iraq .

Key words: Ease of Doing Business Index, financial indicators, foreign direct and indirect investments.

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الرابع لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٧

المقدمة

باتت الدول النامية والمتقدمة تتسابق لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية بعد انحسار عمليات الاقراض الدولية وصعوبة الحصول عليها بسهولة، ولكن يتطلب جذب تلك الاستثمارات تهيئة الاجواء المناسبة لها والمتمثلة في تطوير النظام المالي والذي يضم المؤسسات المالية بكل انواعها والاسواق المالية بكافة اشكالها والتي تساهم في تعبئة المدخرات المالية واعادة توظيفها مما يشجع على تنشيط الاستثمارات المالية والاقراضية المحلية والاجنبية من ناحية ، وتخفيف الاجراءات التي تفرض على المستثمرين من اجل استحصال الموافقات اللازمة لتوطين الاستثمارات المباشرة وتحفيزها من خلال وضع حزمة من الحفزات الجاذبة للاستثمارات. والعراق كدولة تسعى لجذب الاستثمارات الاجنبية يتوجب عليه ان يبذل جهود كبيرة جداً لتطوير القطاع المالي والمصرفي والذي يمثل النظام المالي العراقي، وكذلك تخفيف الاجراءات الروتينية التي تتطلبها تاسيس الاستثمارات الاجنبية التي تحتاج في تعاملها الى قائمة طويلة من الاجراءات التي تستهلك الوقت مما يجعلها من احدى العوامل الطاردة للاستثمارات الاجنبية.

منهجية البحث

١. اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في ان للنظم المالية والادارية الدور الفعال في نسج بيئة مؤاتية للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة على اعتبارها مؤشرات تساعد المستثمر في توطين امواله واختيار البلد المضيف لها لتحقيق اهداف كل الاطراف ذات العلاقة بموضوع الاستثمار.

٢. مشكلة البحث

يعاني النظام المالي العراقي بشكل عام من قصور في مهامه ومؤسساته، اذ يعتمد جذب الاستثمار الاجنبي بنوعية المباشر والحفظي على درجة تطور النظام المالي ومدى مرونة الاجراءات المطلوبة، لكونهم يشكلان ركيزتين مهمتين لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وبعد العراق بيئة طاردة للاستثمارات نظراً لتعقد الاجراءات المطلوبة لمنح اجازة الاستثمار والتي تم عرضها في تقرير سهولة الاعمال لسنة ٢٠١٥ والذي بين ان العراق قد احتل مراتب متخلفة حسب مؤشرات سهولة الاعمال مما لا يشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فضلاً عن تخلف سواق العراق للاوراق المالية وقطاع المصارف والمؤسسات المالية الاخرى مما ينعكس سلباً على جذب الاستثمارات المحفظية، وفي الخصلة النهائية فقدان فرص للتنمية الاقتصادية للبلد وهنا تكمن المشكلة.

٣. هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على اهم المؤشرات المالية والادارية التي يعرضها تقرير سهولة الاعمال العالمي ومدى تاثيرها على حركة الاستثمارات الاجنبية في البلد .

٤. فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للاجراءات الادارية والمالية الدور الفاعل في تحفيز الاستثمارات الاجنبية من عدمها.

٥. عينة البحث

تم اختيار جمهورية العراق وجميع الدول المجاورة له كعينة للبحث وتم استبعاد الجمهورية العربية السورية كونها تمر بظروف استثنائية وبجميع المجالات وتم استبعادها لعدم الاستقرار.

٦. هيكل البحث

تناغما مع سياقات البحث العلمي فقد قسم البحث الى مبحثين: تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي العام للجانب النظري في حين جاء المبحث الثاني مستعرضا لمجموعة من المؤشرات المالية والادارية فضلا عن مؤشرات تخص الاستثمار الاجنبي بنوعيه المباشر والمحفظي للدول عينة البحث.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للجانب النظري

اولا. مفهوم الاستثمار واهميته :

يستمد مصطلح الاستثمار Investment أصوله وجذوره بوصفه مفهوماً من علم الاقتصاد ويمثل واحداً من أهم الفعاليات الاقتصادية الرئيسة إلى جانب الإنتاج والادخار والاستهلاك والاقتراض، التي تساعد على دوران الحياة الاقتصادية بوصفها محرك الدافع والمحفز للعملية الاقتصادية، ويتضح تأثير هذه الفعاليات على الدورة الاقتصادية من خلال التغيرات التي قد تطرأ عليها وتأخذها إلى الرخاء والازدهار والنمو أو الكساد والانكماش، وهذا يؤدي إلى تأرجح الناتج المحلي الإجمالي (مطر، ٢٠٠٩، ١٥).

فلاستثمار من اهم الادوات المؤثرة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، كما وله تأثير واضح على حياة الشعوب وعلى مستوى تحضرها وثقافتها" ويعد الاستثمار المحرك الأساس والمباشر للتنمية المستدامة التي تلي حاجات ورغبات الجيل الحاضر دون المساس بحصة الأجيال القادمة، من خلال ما يوفره من مدخرات وزيادة في معدلات الإنتاج عن طريق التراكم الرأسمالي، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات مما يسهم في زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة قدرة المجتمع على استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة (المحمود، ٢٠١٠، ١١).

وبعد التطورات التي حدثت قبل وبعد العولمة ظهر على المستوى الدولي والعالمي مفهوم الاستثمار الاجنبي الذي يعد احدى الصفحات المهمة من كتاب التطور المالي والاقتصادي العالمي، التي تنادي بها مختلف الدول والمنظمات الخلية والعالمية احساسا منها باهمية هذا الموضوع، يمكن

فصل كلمة الاستثمار لتعني توظيف الأموال في موجودات مادية ومالية متنوعة لغرض تحقيق عائد معين من وراء ذلك ، فالهدف من الاستثمار هو تحقيق منفعة معينة ومنها الربح ، أما المصطلح الثاني الأجنبي فيقصد به كل ما هو غير وطني وتصنف القوانين ذلك فبالرغم من أنه استثمار مقيم وفي دولة مضيضة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو لشركة أجنبية غير وطنية ، لذا فهو استثمار أجنبي وتختلف أنواعه وكذلك تختلف آماده بحسب نوع الاستثمار الأجنبي . فيصنف الاستثمار الأجنبي إلى نوعين الأول يطلق عليه الاستثمار الأجنبي المباشر والنوع الثاني الاستثمار الأجنبي الخفطي ، وعادةً يطلق مصطلح المباشر عندما يكون الاستثمار الأجنبي في موجودات رأسمالية فيكون استثماراً أجنبياً مباشراً ينفذ ويراقب من قبل المستثمر نفسه أياً كان فرداً أم شركة ، أما الاستثمار الأجنبي عندما يكون في موجودات مالية يستثمر فيها في سوق الأوراق المالية فيطلق على ذلك الاستثمار الأجنبي بالخفطي . (الجميل، ٢٠١١، ٢٠٨) .

تبرز أهمية الاستثمار من خلال ارتباط تخطيطه بالكثير من العمليات و الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، ويقوم بينه وبين الانتاج والاستهلاك علاقات متبادلة ومتينة . يعتبر الاستثمار اساس التنمية الاقتصادية فهو يضيف الى الطاقات الانتاجية المركبة في الاقتصاد القومي فنشأ بذلك قاعدة صناعية كافية لأحداث انطلاق تنموي واستمرار في التقدم الاقتصادية ، ويعمل الاستثمار على إحداث توظيف اصلي يعقبه توظيفاً تابعاً منتجاً بذلك دخولا جديدة مما يزيد الدخل القومي، وذلك من خلال كل من مضاعف الاستثمار و مبدأ المعجل . ان اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار جاء من خلال قيامها باصدار القوانين و التشريعات المشجعة للاستثمار ، ليس على مستوى دولها فقط ، بل أمتد ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الأخرى ، ويظهر ذلك واضحا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الاجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال اليها الى الدول الأخرى ، وهذا الاتجاه يظهر واضحا من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات (الشكاكي ، ٢٠٠٦ ، ١٥)

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية : (المحمود، ٢٠١٠، ١٢)

١. زيادة الدخل القومي .
٢. خلق فرص العمل .
٣. دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٤. زيادة الانتاج ودعم الميزان التجاري وميزان الدفعات .

ثانيا. الاسس العامة للبيئة الاستثمارية

لاستقطاب الاستثمارات الى اي بلد يجب توافر جملة من العوامل ذات الاستقرار النسبي، أي أن اتخاذ القرارات الاقتصادية مرهونة بضمان سلامة المشروع و حمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في الدولة المضيضة ولعل أهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة وتوفر البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن (عاطف، ٢٠١٢، ١). تعد البيئة الاستثمارية الخيط الذي تعمل فيه عملية الاستثمار،

فالمشاريع الاستثمارية تحتاج إلى بيئة مناسبة لإنجاحها لغرض تحقيق العائد وحماية الأموال، وتتطلب البيئة الاستثمارية الملائمة منظومة متكاملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية التي تكون ذات تأثير مباشر على البيئة الاستثمارية وعلى مدى قدرتها في جذب الاستثمارات (قائد، ٢٠٠٧، ٢٤٧)، وهذا يعني أن مصطلح البيئة الاستثمارية واسع ومرن " فالاستقرار السياسي والاستقرار المالي والنقدي وتوافر عناصر البنية التحتية المادية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة بشكل جيد ووجود سوق مالية متطورة تعتمد على أساليب حديثة في تعاملاتها، فضلاً عن توافر القوانين والتشريعات والمؤسسات المالية والنقدية، وجميعها عناصر مهمة وضرورية ومجمعة تبني وتحدد شكل البيئة المراد الاستثمار فيها (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٥، ١٧٧-١٨٤)، وهذه المتغيرات تحدد درجة اهتمام المستثمر بالبيئة الاستثمارية للبلد الذي يسعى إلى جذب واستثماراته، لذا، فإن البيئة الاستثمارية لتلك الدولة يجب أن تتمتع بالاستقرار لأن بيئة الاستثمار كلما كانت مستقرة أمكن التنبؤ بها على مدة طويلة من الزمن، وغالباً ما يكون التنبؤ قريباً من الواقع (الشرايبي، ٢٠٠٥، ١٤). وعرف البنك الدولي البيئة الاستثمارية بأنها جملة من العوامل المتعلقة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع به (World Bank, 2005, 20).

المبحث الثاني

المؤشرات المالية والادارية المؤثرة في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية

في ظل التطورات الاخيرة التي اثرت على مناخ الاستثمار في الدول العربية ، باتت تلك الدول العربية تسعى الى الاسراع في تعزيز جاذبيتها للاستثمارات الاجنبية في ظل بيئة تتسم بتنافسية شديدة بين مختلف دول العالم لكي تحظى بالنصيب الاكبر من التدفقات الاستثمارية والتي تتحكم بها العديد من العوامل المختلفة والمتغيرة باستمرار والمبينة ادناه:

اولاً : الاصلاحات المنفذة من قبل الدول العربية لجذب الاستثمارات الاجنبية

يستعرض الجدول (١) عدد الاصلاحات المنفذة من قبل الدول العربية لجذب الاستثمارات المباشرة اليها ، اذ يبين ترتيب الدول عينة البحث والتي تصدرتها المملكة العربية السعودية والتي احتلت المرتبة الاولى على مستوى عينة البحث والمرتبة الثانية عربياً والمرتبة التاسعة والاربعون عالمياً والتي طبقت تسعة عشر اصلاحاً في محاولة منها لتحسين جاذبية بيئتها الاستثمارية لعام ٢٠١٥ والتي تمثلت بخمسة اصلاحات فيما يخص بدء المشروعات و اصلاحات يخص استخراج تراخيص البناء و اصلاحات يخص تسجيل الممتلكات و ثلاثة اصلاحات لتسهيل الحصول على الائتمان و اصلاحات يخص حماية المستثمرين و اصلاحات يخص دفع الضرائب و اصلاحات يتعلقان بالتجارة عبر الحدود و اصلاحات يخص تنفيذ العقود و اصلاحات معالجة حالات الاعسار المالي التي تصيب الاستثمارات. وتلي السعودية دولة الكويت ليحل في المرتبة الثانية على مستوى عينة البحث والمرتبة الثامنة عربياً والمرتبة

السادسة والثمانون عالمياً والتي طبقت ستة اصلاحات من اجل جذب المزيد من الاستثمارات لتحسين اقتصادها ، وقد جاءت المملكة الاردنية الهاشمية في المرتبة الثالثة على مستوى عينة البحث والمرتبة الحادية عشر عربياً والمرتبة المائة وسبعة عشر عالمياً والتي طبقت خمسة عشر اصلاحاً لجذب الاستثمارات ، وحل العراق في المرتبة الاخيرة اذ لم ينفذ أية اصلاحات في محاولة منه لجذب الاستثمارات الاجنبية.

جدول (١) الاصلاحات المنفذة في الدول العربية لتشجيع الاستثمار المباشر خلال المدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥															
الترتيب	الدولة	عدد الاصلاحات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الاقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الاعسار	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	ترتيب حسب عينة البحث
١	السعودية	١٩	٥	٢	---	٢	٣	١	١	٢	١	٢	٢	٤٩	١
٢	الاردن	١٥	٥	١	---	١	١	---	٢	٤	١	---	١١	١١٧	٣
٣	الكويت	٦	---	١	---	١	١	١	---	١	---	١	٨	٨٦	٢
٤	العراق	٠	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	١٦	١٥٦	٤

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٥. Doing Business 2015 WWW. الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى : ١.

ثانيا : مؤشرات اداء الاعمال لعام ٢٠١٥ الخاصة بجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

يصدر تقرير سهولة الاعمال عن مجموعة البنك الدولي والذي يتضمن الاصلاحات التنظيمية التي تهدف الى توفير المعلومات للمستثمرين والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية في مختلف دول العالم بشكل عام والعربية بشكل خاص ويتكون المؤشر العام المركب لعام ٢٠١٥ من عشرة مؤشرات فرعية وهي كما يلي :

١. مؤشر بدء النشاط التجاري : ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والذي يعتبر الخطوة الاولى لاتخاذ قرار تأسيس المشروع من عدمه والذي يتكون من اربع مؤشرات فرعية وكلما ارتفعت قيمته كلما زادت صعوبة البدء في تأسيس المشروع أي ان المستثمر يواجه العديد من المعوقات والاجراءات الادارية المعقدة مما يؤدي الى تأسيس عدد قليل من المشاريع مقارنة مع دول اخرى تقوم بتسهيل تأسيس المشاريع محاولة منها لجذب اكبر عدد ممكن منها ، ويبين الجدول (٢) ان المؤشر يتكون من اربع مؤشرات فرعية وهي :
- الاول هو عدد الاجراءات المطلوبة لتأسيس المشروع والتي تتم بين مؤسسي المشروع والاطراف الاخرى المتمثلة بالاجهزة الحكومية ، وكانت الاردن هي الافضل والاقبل من حيث عدد الاجراءات المطلوبة لتأسيس المشروع (٧) اجراءات وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٨) اجراءات.

- الثاني الوقت المستغرق لاتمام الاجراءات تاسيس المشاريع وكلما قل عدد الايام قلت التكاليف التي يتكبدها المشروع وكانت الاردن الافضل من حيث قصر الوقت اللازم لتاسيس المشروع (١٢) يوم وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (١٩) يوم.
- الثالث متوسط التكلفة كنسبة مئوية من دخل الفرد وكانت الكويت الافضل من حيث التكلفة الاقل والتي بلغت (٢٪) من متوسط دخل الفرد وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٣٠٪).
- والرابع الحد الادنى لراس المال المدفوع كنسبة من متوسط دخل الفرد اذ كانت الاردن والسعودية الافضل من حيث متطلبات راس المال التي يجب ايداعها في احد المصارف قبل البدء باجراءات تسجيل المشروع اذ كانت نسبة راس المال المطلوبة (٠٪) وافضل نسبة مقارنة مع المتوسط العربي البالغ (٦٢٪).

وبشكل عام جاءت الاردن بالمرتبة الاولى كونها الافضل بثلاث مؤشرات فرعية من اصل اربع على مستوى عينة البحث وجاءت بعدها السعودية والعراق ثم الكويت على التوالي.

جدول (٢) مؤشر بدء النشاط التجاري لعام ٢٠١٥ للدول عينة البحث						
ت	الدولة	عدد الاجراءات المطلوبة	الزمن بالايام	التكلفة % من متوسط دخل الفرد	الحد الادنى لاس المال المدفوع % من متوسط دخل الفرد	ترتيب الدولة من حيث الافضلية
١	العراق	١٠	٢٩	٣٨	١٣	٣
٢	السعودية	٩	٢١	٤	٠	٢
٣	الاردن	٧	١٢	٢١	٠	١
٤	الكويت	١٢	٣١	٢	٧٤	٤
٥	المتوسط العربي	٨	١٩	٣٠	٦٢	---

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٥. Doing Business 2015 WWW.الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى: ١.

٢. مؤشر استخراج تراخيص البناء : يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشبيد مبنى تجاري لممارسة نشاط صغير او متوسط الحجم من خلال عدد الاجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص ، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي كما مبين في الجدول (٣) :
- عدد الاجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء وجاء العراق في المرتبة الاولى من حيث عدد الاجراءات البالغة (٨) اجراءات وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (١٤) اجراء.
 - الوقت المستغرق بالايام كان العراق الافضل من حيث عدد الايام المطلوبة لاستكمال تراخيص البناء البالغ (٦٠) يوم مقارنة مع المتوسط العربي (١٢٦) يوم.

- التكلفة كنسبة مئوية من دخل الفرد ايضاً جاء العراق بالمرتبة الاولى من حيث قلة التكلفة والتي بلغت (٢,٠٪) مقارنة مع المتوسط العربي البالغ (٣,٥٪).
فيما حلت السعودية بالمرتبة الثانية والكويت بالمرتبة الثالثة والاردن الرابعة.

جدول (٣) مؤشر استخراج تراخيص البناء لعام ٢٠١٥ للدول عينة البحث					
ت	الدولة	عدد الاجراءات المطلوبة	الزمن بالايام	التكلفة % من متوسط دخل الفرد	ترتيب الدولة من حيث الافضلية
١	العراق	٨	٦٠	٠,٢	١
٢	السعودية	١١	١٠٢	٠,٤	٢
٣	الاردن	١٦	٦٣	٩,٥	٤
٤	الكويت	٢٠	٩٦	١,٦	٣
٥	المتوسط العربي	١٤	١٢٦	٣,٥	---

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٥. Doing Business 2015 WWW. الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى: ١.

٣. مؤشر الحصول على الكهرباء : تعد الطاقة الكهربائية من اهم المدخلات التي تحتاجها المشاريع والتي تعد جزء مهم من البنية التحتية ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي كما مبين في الجدول (٤) :
- عدد الاجراءات المطلوبة للحصول على التيار الكهربائي اذ حصلت السعودية والعراق على المرتبة الاولى من حيث عدد الاجراءات البالغة اربعة اجراءات وهي اقل من المتوسط العربي البالغ خمسة اجراءات .
 - الزمن بالايام اذ كانت الكويت الافضل من حيث عدد الايام اللازمة لتجهيز المشروع بالكهرباء يلها الاردن ثم السعودية ثم العراق وكان عدد الايام في جميع دول عينة البحث اقل من المتوسط العربي البالغ (٨٢) يوم
 - فيما كانت تكاليف اوصول التيار الكهربائي الاقل في السعودية والتي بلغت (٢٦٪) وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (١٥١٪)

وبشكل عام احتلت السعودية المرتبة (١) لأنها الافضل في مؤشرين فرعيين من اصل ثلاثة تليها الكويت بالمرتبة (٢) ثم الاردن بالمرتبة (٣) ثم العراق اخيراً.

جدول (٤)					
للدول عينة البحث مؤشر الحصول على الكهرباء لعام ٢٠١٥					
ترتيب الدولة من حيث الافضلية	التكلفة % من متوسط دخل الفرد	الزمن بالايام	عدد الاجراءات المطلوبة	الدولة	ت
٤	٢٢٩	٧٧	٤	العراق	١
١	٢٦	٦١	٤	السعودية	٢
٣	٣١٦	٥٠	٥	الاردن	٣
٢	٤٢	٤٢	٧	الكويت	٤
---	١٥١	٨٢	٥	المتوسط العربي	٥

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٥. Doing Business 2015 WWW.الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى: ١.

٤. مؤشر تسجيل الملكية : يعتبر تسجيل ملكية العقار مهم جداً بالنسبة للاطراف ذات العلاقة وذلك كونه يعد ضمانا تعتمد عليه المصارف مثلاً بوصفها احد الاطراف ذات العلاقة في تقديم القروض الى المستثمرين نظراً لصعوبة اخفاءة او نقله بالاضافة الى انه يؤثر ايجابياً على قيمة العقارات في السوق ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي كما مبين في الجدول (٥):

- عدد الاجراءات المطلوبة لتسجيل العقار باسم المشروع اذ كانت عدد الاجراءات الاقل في العراق والسعودية البالغة (٥) اجراءات وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٦) اجراءات ثم يليها الاردن (٧) والكويت (٨) اجراءات.
- اما فيما يخص الزمن المطلوب لتسجيل ملكية العقار باسم المستثمر كانت السعودية الافضل (٨) ايام وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٣٢) يوم ثم جاءت الاردن (٢١) ثم الكويت (٤٧) يوم واخيراً العراق (٥١) يوم.
- اما فيما يخص تكلفة تسجيل الملكية فكانت التكلفة في السعودية (٠٪) ثم الكويت (٠,٥٪) ثم الاردن (٧,٥٪) واخيراً العراق (٨٪).

جدول (٥) مؤشر تسجيل الملكية لعام ٢٠١٥ للدول عينة البحث					
ت	الدولة	عدد الاجراءات المطلوبة	الزمن بالايام	التكلفة % من متوسط دخل الفرد	ترتيب الدولة من حيث الافضلية
١	العراق	٥	٥١	٨	٤
٢	السعودية	٥	٨	٠	١
٣	الاردن	٧	٢١	٧,٥	٣
٤	الكويت	٨	٤٧	٠,٥	٢
٥	المتوسط العربي	٦	٣٢	٥	---

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٥. Doing Business 2015 WWW. اعداد الباحثان استنادا الى: ١.

٥. **مؤشر الحصول على الائتمان** : يعد الائتمان المصرفي من العناصر المهمة للمساهمة في تأسيس المشاريع وتمويل عملياتها المختلفة التشغيلية والتوسعية والذي يعتمد على مدى تطور المؤسسات المالية والاسواق المالية والتي تعكس مدى سهولة اوصعوبة الحصول على القروض مما يعكس ايجابياً او سلبياً على الاستثمارات والذي يتكون من اربع مؤشرات فرعية وهي كما مبين في الجدول (٦):

- مؤشر قوة الحقوق القانونية الذي يقيس قوة القوانين والتشريعات التي تحمي المقرضين في حالات الافلاس مما يؤدي بدوره الى تسهيل عملية الاقراض او العكس ، ويبين المؤشر المحدد بين (٠ - ١٢) اي انه كلما اقتربت الدولة من (١٢) كلما كانت افضل. ومن خلال الجدول (٧) يلاحظ ان السعودية والكويت حققت (٢) من (١٢) وهي اعلى من المتوسط العربي البالغ (٤, ١) ثم جائب بعد ذلك بقية الدول الاردن والعراق.
- مؤشر عمق المعلومات الائتمانية وتتراوح قيمة المؤشر بين (٠-٨) وكلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كانت هناك معلومات ائتمانية متوفرة والعكس صحيح وكانت السعودية الافضل اذ حققت (٨) من (٨) وجاءت بعدها الكويت اذ حققت (٥) ثم العراق والاردن.
- مؤشر تغطية السجلات العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية عن حجم الديون المسددة وغير المسددة لدى المشاريع لخمس سنوات ماضية وكانت الاردن الافضل من ناحية المعلومات الخاصة والتي بلغت (٢, ٢) وهي اعلى من المتوسط العربي البالغ (٦, ٧).
- مؤشر تغطية السجلات الخاصة للمعلومات الائتمانية كانت السعودية الافضل اذ بلغ المؤشر (٤٧٪) من عدد السكان ليهم معلومات ائتمانية ويليهما الكويت (٣٢٪) ثم ياتي العراق والاردن.
- بالنسبة لمؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (٪ من عدد السكان الراشدين) كانت السعودية الافضل ايضا من بين الدول عينة البحث وتليها الكويت .

عموما وعلى مستوى المؤشر ككل كانت السعودية الافضل على مستوى ثلاثة مؤشرات فرعية من اصل ٤ مؤشرات لذلك حصت على المركز الاول على مستوى عينة البحث.

جدول (٦) مؤشر الحصول على الائتمان لعام ٢٠١٥ للدول عينة البحث						
ت	الدولة	مؤشر قوة الحقوق القانونية (١٢ - ٠)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (٨ - ٠)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان (الراشدين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان (الراشدين)	ترتيب الدولة من حيث الافضلية
١	العراق	١	٠	٠	٠	٣
٢	السعودية	٢	٨	٠	٤٧	١
٣	الاردن	٠	٠	٢,٢	٠	٤
٤	الكويت	٢	٥	٠	٣٢	٢
٥	المتوسط العربي	١,٤	٣,٦	٦,٧	١٠	---

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٥. Doing Business 2015 WWW. الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى: ١.

٦. مؤشر حماية المستثمرين الاقلية : يقيس هذا المؤشر مدى وجود قوانين لحماية المستثمرين الصغار ضد المسيطرين على المشاريع ومن المدراء واعضاء مجلس ادارة من خلال سوء استخدام الموجودات لتحقيق مكاسب شخصية ، ويتكون هذا المؤشر الرئيسي من تسع مؤشرات فرعية اخرى وهي كما مبين في الجدول (٧) :
- مؤشر نطاق الافصاح : وهو مؤشر يبين مدى اشراك جهه خارجية في تدقيق الصفقات التي تبرمها ادارة المشروع ومدى مناسبة ذلك الافصاح للاطراف ذات العلاقة بالمشروع وكلما اقترب المؤشر من (١٠) كان افضل وكانت السعودية الافضل في هذا المؤشر الفرعي اذ حصلت على (٨) وهو اعلى من المتوسط العربي البالغ (٥,٧) .
 - مؤشر نطاق مسؤولية اعضاء مجلس الادارة : وهو مؤشر يشير الى مدى قدرة المساهمين تحميل مجلس الادارة الاخطاء التي ارتكبوها ومدى امكانية اقامة دعوى من قبل المساهمين وتحميل الخسائر على مجلس الادارة في حالات الاهمال واستغلال الموجودات لمصلحتها والمؤشر يتكون من (١٠) درجات وكلما اقترب نطاق المسؤولية من الرقم (١٠) كان افضل وكانت السعودية الافضل اذ حققت (٨) درجات وهي اعلى من المتوسط العربي البالغ (٤,٧) .
 - مؤشر سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوي : امكانية اقامة لدعوى من قبل المساهمين وامكانية حصولهم على مستندات من المدعى عليه لغرض تدعيم القضية بالادلة ضده وكذلك امكانية استجواب المدعى عليه والشهود بصورة مباشرة من قبل المساهمين ويقاس المؤشر بـ (١٠-٠) وكلما اقرنا من الدرجة العاشرة كلما كانت هناك امكانية قوية

العكس صحيح وكانت السعودية والكويت الافضل اذ حققت (٤) درجات وهي اعلى من المتوسط العربي البالغ (٣,٦).

● مؤشر نطاق تضارب المصالح : وهو مؤشر يمكن المساهمين من اقامة الدعاوي على الادارة في حال احساسهم بعدم عمل الادارة لمصلحة المساهمين والذي يتكون من (٠ - ١٠) وكانت السعودية الافضل حيث حققت (٦,٧) وهي اعلى من المتوسط العربي البالغ (٤,٧).

● مؤشر نطاق حقوق المساهمين : والذي ينص على امكانية المساهمين من تعديل النظام الاساسي والدعوى لاجتماع الجمعية العمومية وعزل مجلس الادارة والموافقة على اصدار الاسهم الجديدة وحق الاكتتاب فيها وامكانية تعيين واقالة المدقق الخارجي ونوعية الافصاح في التقارير والذي يتكون من (٠ - ١٠,٥) وكانت الاردن الافضل اذ حققت (٩) درجات من اصل (١٠,٥) وهي اعلى بكثير من المتوسط العربي البالغ (٦,٩).

● مؤشر قوة الهيكل الاداري : وهو الذي يبين دور الرئيس التنفيذي واليات تشكيل مجلس الادارة وامكانية تعيين لجنة تدقيق منفصلة كجهد رقابية على الادارة وامكانية تغيير حقوق التصويت واليات شراء الاسهم والعلاقة مع الشركة الام ان وجدت ، وقد كانت الاردن الافضل اذ حققت (٧,٥) درجة من اصل (١٠) درجات وهي اعلى من المتوسط العربي البالغ (٢,٦).

● مؤشر نطاق الشفافية في الشركات : أي الافصاح عن كافة المعلومات المهمة المتمثلة بالافصاح عن الذمة المالية لاعضاء مجلس الادارة و كافة السياسات المحاسبية المعمول بها وكانت الكويت اذ حققت (٧,٥) درجات من اصل (٩) وهو اعلى من المتوسط العربي البالغ (٣,٧).

● نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين: وهو حاصل جمع المؤشرات الثلاثة السابقة والمكون من (١٠) درجات وجاءت الكويت بالمرتبة الاولى (٦,٥) درجات وهي اعلى من المتوسط العربي (٤,٤).

● مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين :وهو مؤشر حاصل جمع مؤشر نطاق تضارب المصالح ومؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين وكانت الكويت الافضل اذ حققت (٦,١) من (١٠,٩) درجات وهو اعلى من المتوسط العربي البالغ (٤,٥).

وبشكل عام كان العراق في مرتبة غير جيدة في هذا المؤشر اذ احتل المرتبة الرابعة من اصل اربع مراتب.

جدول (٧) مؤشر حماية المستثمرين الاقلية لعام ٢٠١٥ للدول عينة البحث												
ت.ن	الدولة	مؤشر نطاق الإفصاح (١٠-٠)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (١٠-٠)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعوى (١٠-٠)	مؤشر انظمة نطاق تضارب المصالح (١٠-٠)	مؤشر نطاق حقوق المساهمين (١٠,٥-٠)	مؤشر حقوق المساهمين (١٠,٥-٠)	مؤشر نطاق الهيكل الاداري (١٠,٥-٠)	مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (٩-٠)	مؤشر نطاق المحكمة وحقوق المساهمين (١٠-٠)	مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (١٠-٠)	ترتيب الدولة من حيث الافضلية
١	العراق	٤	٥	٢	٣,٣	٤,٥	٣,٥	٧	٥	٤,٢	٣	
٢	السعودية	٨	٨	٤	٦,٧	٨,٥	١,٥	٤,٥	٤,٨	٥,٨	٢	
٣	الأردن	٤	٤	٠	٢,٣	٩	٧,٥	٠	٥,٥	٣,٩	٤	
٤	الكويت	٤	٩	٤	٥,٧	٧,٥	٤,٥	٧,٥	٦,٥	٦,١	١	
٥	المتوسط العربي	٥,٧	٤,٧	٣,٦	٤,٧	٦,٩	٢,٦	٣,٧	٤,٤	٤,٥	---	

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٥. Doing Business 2015 WWW. Doing Business 2015 من اعداد الباحثان استنادا الى: ١ .

٧. مؤشر دفع الضرائب : ويقاس ذلك المؤشر مدى وجود المرونة من عدمه في تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المفروضة المعمول بها من خلال تقييم المعدلات المفروضة واليات السداد الادارية والاجرائية والذي يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية اخرى وهي كما مبين في الجدول (٨):
- مؤشر عدد الاقساط الضريبية المطلوب تسديدها سنوياً التي تدفع للدولة خلال السنة ، اذ جاءت الكويت بالمرتبة الاولى اذ تم تقسيم الضريبة الى (٤٤) قسط سنوياً وهذا مريح للمستثمرين .
 - معدل الضريبة على الارباح السنوية جاءت الكويت الافضل اذ بلغت نسبة الضريبة (٠٪) وهذا مشجع للمستثمرين.
 - كانت ضريبة العمل الاقل في السعودية اذ بلغت (٤,١٢٪) تليها الكويت ثم العراق ، ثم الاردن.
 - فيما تساوى العراق والكويت والسعودية بعدم فرض ضرائب اخرى ماعدا الاردن الذي يفرض ضرائب اخرى بنسبة (٢٪) ما يجعلها في المرتبة الاخيرة.
 - اجمالي سعر الضريبة : وتعني عدد المرات التي تدفع فيها الضرائب الى الدولة وجاءت الكويت الافضل من خلال ان اجمالي الضريبة البالغ (٨,١٢) وهو اقل من المتوسط العربي البالغ (١,٣٤).

كذلك العراق جاء بالمرتبة الرابعة من اصل اربع مراتب وهذا غير جيد اذ ان الاستثمارات سوف تذهب الى الدول المجاورة وليس الى العراق.

وعلى مستوى المؤشر ككل تحتل الكويت المركز الاول ثم السعودية ثم العراق ثم الاردن على مستوى عينة البحث.

جدول (٨) مؤشر دفع الضرائب لعام ٢٠١٥ للدول عينة البحث								
ترتيب الدولة من حيث الافضلية	اجمالي الضرائب (% من الارباح)				الوقت (عدد المرات سنويا)	المدفوعات (عدد)	الدولة	ت
	الاجمالي من الاجمالي سعر الضريبة (%)	ضرائب اخرى (%)	المدفوعات والضرائب المتعلقة بالعمال (%)	ضريبة الارباح (%)				
٣	٢٧,٨	٠	١٣,٥	١٤,٣	٣١٢	١٣	العراق	١
٢	١٤,٥	٠	١٢,٤	٢,١	٦٤	٣	السعودية	٢
٤	٢٩	٢	١٣,٨	١٣,٢	١٥١	٢٥	الاردن	٣
١	١٢,٨	٠	١٢,٨	٠	٩٨	١٢	الكويت	٤
---	٣٤,١	٦,٧	١٦,٥	١١	٢٤٢	٢٠,٧	المتوسط العربي	٥

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٥. WWW.Doing Business 2015 الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى: ١ .

٨. مؤشر التجارة عبر الحدود : يركز هذا المؤشر على تحليل اداء التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير وعدد الاجراءات اللازمة لاتمام عملية التصدير والاستيراد وكذلك حساب الوقت اللازم لاتمام عملية التصدير والاستيراد لان هذا جدا مهم للاستثمار الاجنبي من خلال بيع البضاعة المصنعة واستيراد المواد الاولية وكلما كانت العملية سريعة كلما كانت افضل ، ويتكون هذا المؤشر من ستة مؤشرات فرعية وكما مبين في الجدول (٩) :

- عدد المستندات اللازمة لاتمام التصدير : احتلت الاردن المرتبة الاولى من حيث ان كل عملية تصدير تحتاج الى (٥) مستندات فقط وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٦,٢٠) .
- الوقت اللازم لاتمام عملية التصدير : ايضا احتلت الاردن المرتبة الاولى من حيث عدد الايام اللازمة لاتمام عملية التصدير البالغة (١٢) يوم وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٢٠) يوم .
- تكلفة تصدير الشحنة الواحدة : ايضا كانت الاردن الافضل من حيث التكلفة اذ كانت تكلفة التصدير الاقل فيها والبالغة (\$٨٢٥) وهي ايضا كانت اقل من المتوسط العربي البالغ (\$١٢٧٠).

- وكذلك كانت عملية الاستيراد من حيث عدد المستندات المطلوبة وعدد الايام لاتمام عملية الاستيراد وتكلفة الاستيراد كانت الاردن الاقل لذلك استحققت المرتبة الاولى بمجداة في هذا المؤشر.
 - ومن حيث الوقت اللازم لاتمام الاستيراد المقدر بالايام فكانت المملكة الاردنية العاشمية الافضل وتليها السعودية بالمرتبة الثانية ثم الكويت ثالثا والعراق اخيرا بوقت اعلى من المتوسط العربي .
 - تكلفة الاستيراد : كانت الاردن الافضل من حيث تكلفة الاستيراد والكويت ثانيا وجاءت السعودية ثالثا والعراق رابعا بتكلفة اعلى من المتوسط العربي.
- وهنا احتل العراق المرتبة الاخيرة في سوء ادارة الاعمال التجارية عبر الحدود مما يعرقل عمل المستثمرين الاجانب في حال تاسيس مشاريعهم في العراق.

جدول (٩) مؤشر التجارة عبر الحدود لعام ٢٠١٥ للدول عينة البحث							
ن	الدولة	عدد المستندات اللازمة لاتمام التصدير	الوقت اللازم لاتمام التصدير (ايام)	تكلفة التصدير (دولار لكل حاوية)	عدد المستندات اللازمة لاتمام عملية الاستيراد	الوقت اللازم لاتمام الاستيراد (ايام)	تكلفة الاستيراد (دولار لكل حاوية)
١	العراق	١٠	٨٠	٣٥٥٠	١٠	٨٢	٣٦٥٠
٢	السعودية	٦	١٣	١٢٨٥	٨	١٧	١٣٠٩
٣	الاردن	٥	١٢	٨٢٥	٧	١٥	١,٢٣٥
٤	الكويت	٧	١٥	١٠٨٥	١٠	٢٠	١٢٥٠
٥	المتوسط العربي	٦,٢٠	٢٠	١٢٧٠	٧,٧	٢٥,٧	١٤٢٧

١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٥. Doing Business 2015 WW. الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى : ١.

٩. مؤشر تنفيذ العقود : يقيس هذا المؤشر مدى مرونة او جهود النصوص القانونية والاجراءات الادارية المنظمة للانظمة القضائية وعملية الفصل والبث في القضايا التجارية من خلال تحديد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متاخرة سدادها نجمت عن بيع بضائع وتتبع عدد الاجراءات اللازمة لتحصيل الدين منذ رفع الدعوى القضائية وحتى تاريخ التحصيل الفعلي للدين ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فعلية وهي كما مبين في الجدول (١٠) :
- عدد الاجراءات المطلوبة : جاءت الاردن والسعودية الافضل من حيث قلة عدد الاجراءات المطلوبة والتي بلغت على التوالي (٣٩ ، ٤٠) اجراء وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٤٥) اجراء.

- عدد الايام اللازمة : كان العراق الافضل من حيث عدد الايام اللازمة لانفاذ العقود والتي بلغت (٥٢٠) يوم وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٦٦٦) يوم.
- التكلفة في انفاذ العقود : ايضاً جاءت الكويت الافضل اذ بلغت تكلفة انفاذ العقود (١٨,٨٪) وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٢٩,٣٪).

كالعادة جاء العراق في المراتب الاخيرة في البت بالقضايا القانونية وضعف القانون يهدد ضمان حقوق المستثمرين
 □ الاجانب مما يجعلهم يتجنبون الاستثمار فيه.

جدول (١٠)					
مؤشر تنفيذ العقود لعام ٢٠١٥ للدول عينة البحث					
ت	الدولة	عدد الاجراءات المطلوبة	الوقت (الايام)	التكلفة % من قيمة المطالبة	ترتيب الدولة من حيث الافضلية
١	العراق	٥١	٥٢٠	٢٨,١	٤
٢	السعودية	٤٠	٦٣٥	٢٧,٥	٢
٣	الاردن	٣٩	٦٨٩	٣١,٢	٣
٤	الكويت	٥٠	٥٦٦	١٨,٨	١
٥	المتوسط العربي	٤٥	٦٦٦	٢٩,٣	---

٢. المؤسسة العربية . Doing Business 2015 WWW. الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى : ١ .
 لضمان الاستثمار ٢٠١٥

١٠. مؤشر تسوية حالات الاعسار : ويركز هذا المؤشر على حالات تصفية النشاط التجاري وتقليص تكلفة اجراءات اعلان الافلاس وتصفية النشاط واغلاقه في مختلف الدول ويتكون هذا المؤشر من تسعة مؤشرات فرعية وهي كما مبين في الجدول (١١) :
- مؤشر التسوية بالسنوات : كانت السعودية الافضل اذ حققت اقل وقت للتصفية البالغ (٢,٨) سنة وهي اقل من المتوسط العربي البالغ (٣) سنوات.
 - تكلفة التصفية : كانت الكويت الافضل اذ حققت اقل تكلفة عند التصفية البالغة (١٠٪) وهي اعلى بقليل من المتوسط العربي البالغ (١٤٪).
 - نتائج رد المديونية كانت جمع الدول العربية الاسوء والتي بلغت (٠) مقارنة مع المتوسط العربي البالغ (٠,٠٦).
 - معدل الاسترداد : جاءت الكويت الافضل بـ(٣٢,١) سنت من كل دولار وهي قريبة من المتوسط العربي البالغ (٣٤) سنتاً.
 - معدل الشروع بالاجراءات : كانت جميع الدول العربية عينة البحث دون المتوسط العربي البالغ (٢,٠٥).

وبشكل عام حصلت الكويت على المرتبة الاولى على مستوى المؤشر ككل. بينما احتل العراق المرتبة الاخيرة اذ لم ينفذ أي اصلاح لمعالجة حالات الاعسار في حال حصولها مما يهدد اموال المستثمرين الاجانب مما ينعكس سلبياً في جذب الاستثمارات.

جدول (١١) مؤشر تسوية حالات الاعسار لعام ٢٠١٥ للدول عينة البحث							
ت	الدولة	الوقت (عدد السنوات)	التكلفة (% من الممتلكات)	الاستثمار المشروع (النتيجة ٠ للبيع بالتجزئة و ١ لاستثمار المشروع)	معدل الاسترداد (سنت على دولار)	مؤشر الشروع بالاجراءات (٣-٠)	ترتيب الدولة من حيث الافضلية
١	العراق	---	---	---	---	---	٤
٢	السعودية	٢,٨	٢٢	٠	٢٨,٧	٢	٣
٣	الاردن	٣	٢٠	٠	٢٧	٢	٢
٤	الكويت	٤,٢	١٠	٠	٣٢,١	٢	١
٥	المتوسط العربي	٣	١٤	٠,٠٦	٣٤	٢,٠٥	---

٢. المؤسسة العربية لضمان . Doing Business 2015 WWW. الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى : ١ .
الاستثمار ٢٠١٥

ثالثا . مؤشر الاستثمار الاجنبي في الدول عينة البحث:

١. مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر للدول عينة البحث: اشار الجدول (١٢) ادناه الى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول المضيفه له، فاشار الى ان تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة الى دول عينة البحث كانت متذبذبة، فيلاحظ ان المملكة العربية السعودية تمكنت من زيادة نسبة استقطاب الاستثمارات الاجنبية الى اراضيها نتيجة تمكنها من نسج بيئة استثمارية مناسبة للاستثمارات فضلا عن تمكنها من تذليل العقبات التي تحول دون جذب الاستثمارات من خلال القيام بجملة من الاصلاحات المالية والادارية المؤشرة في الجدول (١)، وجاءت جمهورية العراق في المرتبة الثانية من حيث تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة والواردة اليها على الرغم من انخفاض التدفق في سنة ٢٠١٥ بمقدار (١,٣١٣) مليون دولار وبنسبة انخفاض بلغت (٢٧٪) قياسا بنسبة ٢٠١٤ وهذا يعزى الى جملة الاحداث السياسية والامنية التي عانى منها العراق في احتلال جزء كبير من اراضيه من قبل الجماع الارهابية فضلا عن قيام الدولة العراقية بمحاربة تلك الجماع التي اثرت تأثير مباشر على مستوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفق اليه كونه يبحث عن الامان والاستقرار النسبي ومع هذا احتل المرتبة الثانية على مستوى عينة البحث على الرغم من احتلاله المرتبة الاخيرة من حيث تنفيذه للاصلاحات المالية والادارية، نتيجة استقطابه للاستثمارات الاجنبية المباشرة في المجال النفطي وتوقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع

الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن احتساب مؤشرات اقليم كوردستان العراق في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الذي يمتلك بيئة استثمارية اكثر استقرارا من البيئة العراقية، وجاءت الاردن في المرتبة الثالثة من حيث استقطابها للاستثمارات الاجنبية المباشرة وبنسبة انخفاض بلغت (٣٧٪) في سنة ٢٠١٥ قياسا بسنة ٢٠١٤ وهذا الانخفاض يعزى الى الاحداث التي تمر بها الدول المجاورة للاردن المؤدي الى انخفاض مستويات تجارته الخارجية خاصة مع العراق وسوريا ، واستقطاب الاردن لعدد كبير من اللاجئين السوريين التي شكلت عبئا ماليا على الاقتصاد الاردني فضلا عن انخفاض اعداد الوافدين للسياحة من مختلف الدول العربية بسبب التصادم الشعبي مع الحكومة نتيجة رفع اسعار المشتقات النفطية، وكذلك الحال بالنسبة دولة الكويت التي جاءت بالمرتبة الاخيرة من حيث استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى اراضيها على الرغم من مجيئها بالمرتبة الثالثة في تنفيذها للاصلاحات المالية والادارية ، اذ سجلت الكويت عجزا ماليا في سنة ٢٠١٥ بسبب هبوط إيراداتها النفطية. وقد اضطر هذا العجز الحكومة إلى اعتماد تدابير تقشف تشمل رفع الدعم عن بعض السلع والاتجاه لفرض ضرائب على الشركات والأشخاص. مما اثر على مستوى استقطاب الاستثمارات الى اراضيها.

الجدول (١٢)					
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول عينة البحث للسنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمليون دولار					
الدولة	٢٠١٤	٢٠١٥	قيمة التغير	نسبة التغير	الترتيب حسب عينة البحث
السعودية	٨٠١٢	٨١٤١	١٢٩	٢	١
العراق	٤٧٨٢	٣٤٦٩	(١٣١٣)	(٢٧)	٢
الاردن	٢٠٠٩	١٢٧٥	(٧٣٥)	(٣٧)	٣
الكويت	٩٥٣	٢٩٣	(٦٦٠)	(٦٩)	٤

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٦، الكويت

٢. مؤشر الاستثمار الاجنبي الخفطي للدول عينة البحث : بين الجدول (١٣) ان المملكة العربية السعودية حصلت على المرتبة الثانية عربياً والاولى على مستوى عينة البحث رغم انخفاض حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية الخفطية اذ بلغت الاستثمارات الاجنبية الخفطية ٨٠ مليار دولار سنة ٢٠١٥ وبانخفاض ٢٠ مليار دولار عن سنة ٢٠١٤ نتيجة الوضع الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد العالمي بشكل عام والوضع الاقتصادي في المنطقة العربية والربيع العربي بشكل خاص التي اثرت سلباً في جذب الاستثمارات الاجنبية اليها ، فيما حلت الكويت بالمرتبة الرابعة عربيا والثانية على مستوى عينة البحث وقد بلغت مجموع الاستثمارات الخفطية المحلية والاجنبية ٨٥ مليار دولار وبانخفاض بنسبة ١٢,٥ ٪ عن سنة ٢٠١٤ وقد شكلت الاستثمارات الاجنبية مبلغ ٢,٧ مليار دولار ، فيما جاءت المملكة الاردنية الهاشمية بالمرتبة الثامنة عربيا والثالثة على مستوى عينة البحث اذ بلغت مجموع الاستثمارات الخفطية والاجنبية ١,٥ مليار دولار وبانخفاض ٤٠ مليون دولار عن

سنة ٢٠١٤ ، واخيرا حل العراق في المرتبة ١٨ عربيا والمرتبة الرابعة على مستوى عينة البحث اذ بلغت الاستثمارات الاجنبية المحفظية سنة ٢٠١٥ مبلغ ٨٠٠ الف دولار وبانخفاض ٢٠٠ الف دولار عن سنة ٢٠١٤ ، وكل هذه المؤشرات المالية والادارية تبين ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية العراقية للاستثمارات الاجنبية المحفظية لاسباب كثيرة منها امنية والاخرى ضعف الثقة بالمؤسسات المالية وضعف الاجراءات التي تحمي المستثمرين الاجانب والذي انعكست سلبيا على تطوير الاستثمارات المحفظية في العراق .

جدول (١٣)								
بيانات عن الاسواق المالية العربية للسنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥								
السوق المالي	البيان	استثمار محلي ٢٠١٤	استثمار اجنبي ٢٠١٤	استثمار محلي ٢٠١٥		الاستثمار بنوعية نسبة النمو عربيا	الترتيب عربيا	الترتيب مستوى عينة على
				٢٠١٥	٢٠١٥			
الاردني	عدد الشركات المدرجة	٢٣٦	٢٢٨			- ٣,٤	٨	٣
	القيمة السوقية (مليون دولار)	٢٣٤٩٣	١٥٨٠	٢٣٠٠٠	١٥٤٦	- ٠,٥		
	عدد الاسهم المتداولة (مليون)	٦٣٤	٥٤١			- ١٤,٦		
السعودي	عدد الشركات المدرجة	١٦٦	١٧٢			٣,٦	٢	١
	القيمة السوقية (مليون دولار)	٤٧٢٨٩٦	١٠٠٠٠	٤١٢٦٥٦	٨٠٠٠٠	- ١٢,٩		
	عدد الاسهم المتداولة (مليون)	١٦٣٧٠	١٥٩٤٩			- ٢,٦		
الكويتي	عدد الشركات المدرجة	٢١٦	٢١٦			٠	٤	٢
	القيمة السوقية (مليون دولار)	٩٧٥٠٠	٣٥٠٠	٨٥٠٦٦	٢٧٠٠	- ١٢,٥		
	عدد الاسهم المتداولة (مليون)	١٢٧٩٨	٨٢٨٤			- ٣٥		
العراقي	عدد الشركات المدرجة	٦٩	٦٩			٠	١٨	٤
	القيمة السوقية (مليون دولار)	١٣٤٨	١	١٠٢١	٠,٨	- ٢٤,٣		
	عدد الاسهم المتداولة (مليون)	٧٩	٥٩			- ٢٥,٣		

الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى : ١. صندوق النقد العربي " اداء اسواق المال العربية ٢٠١٥ العدد الثالث والثمانين
٢. تقرير سوق العراق للاوراق المالية ٢٠١٤ - ٢٠١٥

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١. يساهم تخفيف الاجراءات في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشر بسبب سهولة اداء الاعمال في الدول التي تتبنى تلك الاصلاحات.
٢. احتل العراق المراتب الاخيرة في مؤشرات سهولة الاعمال بسبب عدم القيام باية اصلاحات لتشجيع الاستثمار، فضلاً عن سوء الاوضاع الامنية والسياسية فيه.
٣. ضعف سوق العراق للاوراق المالية سبب في ضعف جذب الاستثمارات الخفضية الى البلد مما جعل القطاع الخاص ضعيف جداً بسبب ضعف دور السوق في توفير التمويل لوحدة العجز المالي التي تساهم في تاسيس مشاريع جديدة ترفد البنية التحتية للبلد.
٤. جاءت المملكة العربية السعودية بالمرتبة الاولى على مستوى عينة البحث من حيث جذبها للاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة بسبب محاولاتها الحثيثة لبناء قاعدة صناعية وتجارية توازي الصناعة النفطية من حيث الايرادات.
٥. بين البحث ان الدول التي تأخذ الزمن بنظر الاعتبار احتلت مراتب متقدمة في مؤشر سهولة الاعمال.

ثانياً: التوصيات

١. العمل على تطوير النظام المالي في العراقي والبدء بالعمل لتطوير السوق المالية لما لهما من فوائد كبيرة على الاقتصاد من خلال تعبئة المدخرات واعادة توظيفها من خلال توفيرها لوحدة العجز المالي.
٢. تخفيف الاجراءات الروتينية التي تواجه المستثمرين الاجانب والمحليين والعمل بمشروع النافذة الواحدة من اجل تحفيزهم على اقامة المشاريع مما يساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية المباشرة الى العراق بشكل عام والاقليم بشكل خاص.
٣. توفير الضمانات الكافية لحماية المستثمرين الاجانب سواء كانوا اصحاب استثمار مباشر او محفظي.
٤. اعطاء الزمن اهمية كبيرة في انجاز المعاملات المالية والتأسيسية للمشاريع لما له من اثر كبير في جذب الاستثمارات والذي يعتبر ميزة تنافسية بين الدول.
٥. العمل على تطبيق النافذة الواحدة في هيئات الاستثمار لانجاز المعاملات المتعلقة بالاستثمار باسرع وقت وبعيدا عن الروتين والاجراءات البيروقراطية التي تؤثر سلباً على استقطاب الاستثمارات.

قائمة المصادر

١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٦، الكويت.
٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥، الكويت
٣. صندوق النقد العربي " اداء اسواق المال العربية ٢٠١٥ العدد الثالث والثمانين
٤. تقرير سوق العراق للاوراق المالية ٢٠١٤ - ٢٠١٥
٥. الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي-مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١١ .
٦. عاطف، عبد الكريم احمد، مناخ الاستثمار واهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الجمهورية اليمنية، ٢٠١٢.
٧. قائد، علي عبد الله، ٢٠٠٧، تطور الاستثمار في ظل جهود تحسين المناخ الاستثماري وتوفر الفرص في الجمهورية اليمنية، المجلة العلمية، العدد ٤٣، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
٨. صندوق النقد العربي، ٢٠٠٥، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
٩. الشرايبي، محمد ذنون، ٢٠٠٥، تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة- دراسة نظرية تطبيقية للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٠. الشكاكي، إدريس رمضان حجي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان/ العراق : دراسة ميدانية في عينة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٦)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٦.
١١. الحمود، ارشد محمد، مقومات ومجالات الاستثمار مع التركيز على المناطق الحرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٠.
١٢. مطر، محمد، إدارة الاستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط ٥، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
13. World Bank, World Development Report, 2005, A Better Investment Climate For Everyone, A Co publication Of The World Bank and Oxford University Press , 2005.
14. World Bank, Doing Business 2015, Going Beyond Efficiency, 12TH edition, www.doingbusiness.org ,2015.